الجزء الاول

أطبـاء بـلا حقـوق

حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

الجزء الاول

أطبـاء بـلا حقـوق

حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

الجزء الاول

أطبـاء بـلا حقـوق

حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

كانت البداية الفعلية لحركة أطباء بلا حقوق وسط الأطباء، في الجمعية العمومية العادية لنقابة الأطباء في مارس 2007. أما البداية المعلنة للحركة وفق بيانها التأسيسى الأول فكانت مايو 2007 . وكانت د.منى مينا من الأطباء الذين يحضرون الجمعيات العمومية، أملًا في تقديم نقابتهم ما يريدون، أو لمتابعة كيفية سير النقابة. ووفقًا لشهادتها، استطاعت الوصول للمنصة في تلك الجمعية، وانتزعت فرصة مخاطبة الحضور. ركزت في كلامها على مواجهة أعضاء مجلس النقابة بمسئولياتهم، وتفنيد خطاباتهم الفارغة و تبريراتهم للتقاعس. ولاقت ترحيبًا شديدًا من القاعة. و تجاوب معها عدد كبير من الأطباء حديثي التخرج، كانوا على وشك حلف اليمين في هذه الجمعية. ومن أبرزهم د. محسن عزام عضو مجلس النقابة الحالي.

وقرر بعض أطباء هذه الدفعة الجديدة إصدار بيان باسمهم. وكان منهم نشطين في إتحاد الطلاب ولهم علاقة بالسياسة بدرجة أو بأخرى. ومن وجهة نظر د. منى، كانت صبغة البيان السياسية عيبًا فيه وقتها، على حد تعبيرها. وظهر ذلك في استخدام السؤال: ماذا قدمت حركة الإخوان للنقابة؟ فرغم احتلال تيار الإخوان المسلمين نقابة الأطباء وقتها، إلا أن د. منى رأت أن مواجهتهم لا تكون إلا بتقديم المطالب، لا بتصنيفهم سياسيًا. وإذا لم يلبِ الإخوان المطالب، عندها سيكون الرد من جموع الأطباء لا من الأطباء المنتمين لليسار وحدهم. "المعركة ليست بين يسار ويمين، لكن معركة تحقيق مطالب الأطباء أيا كان من يعمل في مجلس نقابتهم".[1]

وتضيف د. منى أن هؤلاء الأطباء الجدد كانوا رافدًا حيويًا للحركة التي كانت على وشك الظهور. وقدموا في هذه الجمعية العمومية انتقادات أفصحت عن رؤيتهم لإصلاح أداء النقابة. وتم التعارف بينهم في هذه الجمعية، وتبادلوا وسائل الإتصال. وكان أول لقاء لأطباء بلا حقوق في مارس، بعد الجمعية العمومية بأسبوع. حيث بدأت المناقشات لإصدار أول بيان تأسيسي لها في مايو 2007. ثم ظهرت المدونة التي أعلن من خلالها البيان والفعاليات التالية. وكانت ما تزال تعبيرًا عن آمال مجموعة صغيرة بين 10-12 طبيبًا. ورفعت مجموعة أطباء بلا حقوق شعار : من أجل منظومة صحية محترمة تحفظ حق المريض في علاج كريم، وحق الأطباء وفريق تقديم الخدمة الصحية في أجور وحياة كريمة."[2]

وفي الحقيقة، لم يكن هذا الشعار دائما جامعًا للأطباء الراغبين بقوة في التغيير داخل أطباء بلا حقوق نفسها. بل كان يتعرض لهزات في أوقات الجزر. وكانت هناك أصوات ترتفع أحيانا من أجل إعطاء الأولوية للطبيب ومعيشته وليس للمنظومة الصحية ولا أوضاع المستشفيات ولا ميزانية الصحة. وهى المناقشات التي كانت، ومازالت، صعبة على حد تعبير د. منى مينا. ووصلت أحيانًا لدرجة قول " إحنا هنصلح الكون علشان نعرف نعيش؟ إحنا لازم نشوف نفسنا لازم نشوف أجور الأطباء... والعيانين وزارة الصحة تهتم بيهم".[3] واحتاج هذا تحديدًا نقاشات منهكة وجهودًا مخلصة من الأعضاء الأكثر خبرة المدركين أهمية الرؤية الشاملة، والواعين بأن مثل هذه الأصوات تعطي دافعًا لينبذ المجتمع نفسه حركة الأطباء. فحتى من باب المصلحة المباشرة، لابد من تقديم مطالب الحركة ضمن المطالبة الأشمل

---

[1] نفسه

[2] http://atebaabelahokook.blogspot.com/

[3] د. منى مينا

بإصلاح صحي، وتحسين أوضاع الأطباء كجزء من المستلزمات الضرورية كي تتوفر خدمة صحية محترمة في مصر.

وتضيف د. منى أن أصحاب توجه اقتصار المطالب على تحسين أوضاع الطبيب فقط، يرون في توجه النظرة الشاملة مثالية تضعف قوة الحق. وأن من يريد حقه عليه التحلي بالقوة وليس بالتأدب والعقل. ولكن رغم ذلك، تمسكت أطباء بلا حقوق على امتداد عمرها بنظرتها الشاملة المراعية لكل أطراف المنظومة الصحية. بل وكانت عضوًا في لجنة الدفاع عن الصحة باعتبارهما شريكين في حركة واسعة تشمل حقوق الأطباء والمرضى والمجتمع بالكامل.[4]

وكان أعضاؤها المؤسسون مع حفظ اللقب: منى مينا، وأحمد بكر، وممدوح عقل، ومحمد هاشم، وخالد فهمى، وأحمد متولي، ومحسن عزام. ثم انضم فيما بعد رشوان شعبان، محمد عبد الحميد، ونجاح حسانين، وسناء فؤاد، وحازم نصار، وأحمد شوقي، وأحمد حامد، وجميعهم من العاملين في مستشفيات وزارة الصحة أو مستشفيات حكومية أخرى في محافظات مختلفة. ثم توالى انضمام الشباب المتحمس، وكان فيهم المتميزين من حيث القدرة على الابتكار والمبادرة والطاقة العالية؛ أمثال حسام كمال وشريف شعبان وهبة إسماعيل وخالد عبد الرحمن وراجي بيبرس (في 2008-2009)، وكذلك أحمد حسين وشيماء مسلم ونيرمين عوض ومحمد شفيق (2009-2010).[5] كما ذكرت د. منى الموجودين على سبيل الدعم؛ مثل أطباء مؤسسة النديم: ماجدة عدلى و سوزان فياض وعايدة سيف الدولة. وقد اقترح إيمان يحيى هذا الاسم للحركة بعد أن كان الاختيار بين (الأطباء المصريين) أو (الأطباء الديمقراطيين). كما لاقت الحركة مبكرًا ترحيبًا ودعمًا من بعض رموز المهنة وشيوخها الأفاضل؛ أمثال أ. د محمد ابوالغار، و أ. د عبد الجليل مصطفى، وقيادات حركة 9 مارس لاصلاح الجامعات، إلى جانب منسق لجنة الدفاع عن الحق في الصحة، د محمد حسن خليل مع عدد من نشطائها .

وقد تبدو حركة أطباء بلا حقوق للبعض حركة سياسية لغلبة تيار اليسار على أعضائها المؤسسين. ولكنها كانت في الواقع حركة نقابية حصريًا. وحتى أثناء ثورة يناير، لم تظهر لافتة باسم الحركة في ميدان التحرير، رغم وجود أعضائها في المستشفيات الميدانية ثم في المظاهرات المليونية. بل لم تصدر بيانًا واحدا لتأييد الثورة. ومع ذلك تحدثت الحركة عن المطالب الاجتماعية للثورة وبرنامج الصحة. وجمعت التوقيعات عليها وسط الجماهير في الميدان. وظهرت تلك المطالبات على لافتات كبيرة، وعلى شاشات الفضائيات، وفي لافتات الاحتجاجات والاعتصامات، التي تنادي بالحق في هيكل أجور عادل للجميع، وأهمية رفع موازنة الصحة. وهذا ما أكدته د. منى مينا حول حركة أطباء بلا حقوق، حيث تعتبرها حركة نقابية صرفة تنصب على حقوق الأطباء والمرضى، أما السياسة فلها منابر أخرى وتجمعات أخرى .

النشأة و مسار النمو 2007 - 2010

خلال 4 سنوات، وبدون أي راع رسمي يمول أو يحمي، توسعت هذه النواة الصغيرة من أطباء مستشفيات وزارة الصحة ليصل حجم عضويتها إلى العشرات في مختلف محافظات مصر. وتجمع حولهم أصدقاء ومؤيدون بالمئات (وحتى بالآلاف في الجمعيات العمومية). وحمل المؤيدون حركتها من

[4] نفسه
[5] د. أحمد بكر

أرصفة الاحتجاج الى مقاعد النقابة في النهاية، رغم مقاومة مكينتين عريقتين: هما تيار الإخوان المسلمين، والنظام ممثلًا في أعضاء الحزب الوطنى داخل النقابة.

بالطبع كان المناخ الاجتماعي مواتيًا (حجم الظلم الذي عانى منه الطبيب والمريض، ودعم حركات المعارضة والحقوقيين والنقابيين المستقلين من مختلف المهن، وهامش حرية الإعلام المحدود، وانتشار تقنية الانترنت والتواصل الاجتماعي عبرها). وبالقطع، يمثل العامل الأخير عاملًا رئيسيًا من عوامل النجاح، لكنه لم يكن العامل الحاسم. فمن المعلوم أن في نفس المناخ، لم تحقق أي من جماعات المعارضة النقابية أو السياسية نموًا يقارن بما نرصده هنا فيما يخص حركة أطباء بلا حقوق.

ولحسن الحظ، لا زالت مدونة أطباء بلا حقوق متاحة على شبكة الإنترنت. وتعد مدونة شاملة تضم تاريخ الحركة بدءًا من البيان التأسيسى في مايو 2007، مرورًا بالفعاليات والمقالات والأخبار، إضافة لأخبار انتخابات نقابة الأطباء في المراحل المختلفة بعد الثورة، و البرنامج الانتخابي واسماء الناجحين من الحركة في تلك الانتخابات، وقرارات الجمعيات العمومية العادية والطارئة، ودليل خدمات الأطباء مثل دليل طبيب التكليف، وخدمة تبديل أماكن التكليف، وباب الشكاوى، والمقترحات. ويظهر على الصفحة الرئيسية للمدونة رابط قناة الحركة على يوتيوب، و رابط عددين من مجلة أسبوعية). وتقدم هذه المادة، بالإضافة إلى ما ورد في الشهادات الحية للأطباء أساسًا معقولًا لفهم طريقة عمل حركة أطباء بلا حقوق والعوامل الذاتية التي ميزتها في سنواتها الأولى. وسنعرض فيما يلي أبرز الملامح وفق الشهادة المكتوبة المقدمة من د. أحمد بكر أحد الأعضاء المؤسسين للحركة:

1- المؤسسون ليسوا شُلة (تربطها مسبقًا تعصبات عائلية أو جهوية أو إيديولوجية معينة، أو أية مصالح مالية في مشاريع خاصة)، ولم تدخل على خط العمل النقابي وجمهور الأطباء من الخارج (كباحثين أو سياسيين متعاطفين أو ممثلين لمنظمات حقوقية أو شركاء في مستشفى كبير استثماري مثلا)، بل كانوا جميعًا في قلب العمل اليومي مع جمهور الأطباء في منظومة الصحة الحكومية .وتلاقت تلك المجموعة على المبدأ والرؤية، وليس على مصالح شخصية من أي نوع. وكان هذا الأمر حاسمًا في الحفاظ على تماسك المجموعة، ومنعتها أمام المكائد والأزمات والإغواء، وكذا في ضمان جديتها ومصداقيتها أمام الأطباء والرأي العام.

2- تمتعت بتنظيم بسيط وشفاف للعمل

لفترة طويلة ومنذ بدايتها، نوقشت أمور أطباء بلا حقوق (خطة عمل الأسبوع والشهر، وتوزيع المهام، وقبول أعضاء جدد، وجمع أموال المطبوعات واللافتات والسفريات، وتسوية خلافات الرأي بين الأعضاء (في اجتماعات عمومية لأعضاء الحركة (عقد أغلبها في حديقة اتحاد المهن الطبية خلف دار الحكمة أو نادي الأطباء بشارع البحر الأعظم. وكانت تستمر أحيانا لأكثر من 6 ساعات. وتعطى فيها فرصة الاستماع لكل رأي مهما كانت قيمته). وكانت المناقشات تحسم بأغلبية الأصوات، دون أي ميزات لهيئة قيادية أو مجموعة المؤسسين. وحتى أن د. مني مينا، أبرز قيادات المجموعة، كانت تتحاشى استخدام لقب (مؤسس أطباء بلا حقوق) أو حتى (المتحدث باسم أطباء بلا حقوق) في مقابلات الصحف والإعلام.

وقدمت نفسها بوصفها عضوًا في المجموعة. ومع توسع العضوية وتعقد مهام المجموعة فقط، وضعت لائحة داخلية سنتابع تفاصيلها لاحقًا.

3- أسلوب المبادرة الجريئة لانتزاع الحق ولفضح الخصم :

* منذ اللحظة الأولى لتأسيس وتداول الإعلام لخطاب أطباء بلا حقوق، ناصبها النقيب د حمدي السيد وقيادات الإخوان العداء، رافضين مجرد الاعتراف بوجودها، بدعوى عدم قانونيتها وكونها غير مشهرة ، وإدعاء أنها مجرد مكايدة من شلة يساريين. وسط هذه الأجواء، تقدم ممثلو المجموعة لمقابلة النقيب، وفاجأوه بطلب استضافته لندوة تنظمها حركة أطباء بلا حقوق النقابية حول مشكلة تدني رواتب الأطباء، في مقر النقابة ،ودعوة للمشاركة فيها .وأبلغته الحركة أن في حال رفضه، يعتزم أعضاؤها عقدها خارج النقابة بحضور إعلامي مع غياب ممثليه. واضطر النقيب المخضرم للموافقة مشترطًا عدم ذكر اسم الجماعة كمنظم للندوة. وسرعان ما قبل المفاوضان (مني مينا وأحمد بكر) الشرط. وعقدت الندوة بنجاح في دار الحكمة (افتتحت بالتعارف بين الحضور، وتقديم أطباء بلا حقوق الحاضرين أنفسهم بوصفهم أعضاء الحركة النقابية الوليدة). وانتشرت الأخبار والصور التي تضم أعضائها مع د. حمدي السيد وزملائه من أطباء الإخوان، وهم يتناقشون ويعلنون توصية الندوة بمتابعة اللقاءات المشتركة بين الجانبين أسبوعيا.

*وفي 2009، اتجهت وزارة الصحة إلى سرعة تمرير قانون التنمية المهنية المستدامة، الذي يتضمن إلزام الأطباء باجتياز عدد محدد من ساعات التدريب المعتمدة سنويًا على نفقتهم الخاصة، كشرط لتجديد ترخيص مزاولة المهنة. وعارضت حركة أطباء بلا حقوق المشروع بوضوح، وفندت عيوبه الجسيمة، التي من بينها تحميل الطبيب بأعباء مالية رغم ضآلة راتبه، وعدم وجود ضمانات لنزاهة سلطة تجديد التراخيص. بينما أيد الإخوان المشروع طمعًا في مشاركة محاسيب الوزارة في كعكة نفوذ ومكاسب مراكز التدريب المعتمدة. وأمام تيار الرفض، تبنت النقابة حلًا وسطًا، يقضي بصرف بدل نقدي هزيل للأطباء مقابل تمرير المشروع. ونظمت في تكتم ورشة عمل مع الوزارة، دعي إليها أساتذة الطب من مختلف الجامعات لحشد التأييد للمشروع. وتسرب نبأ الورشة الى قيادات أطباء بلا حقوق الذين لم يكونوا مدعوين. فقرروا فرض أنفسهم على الورشة بصفتهم خبراء في شؤون المهنة أيضًا. وذهب الثلاثة، منى مينا و رشوان شعبان وأحمد بكر، إلى مقر الورشة (فندق الماسة) .وحينما لم يسمح لهم بالدخول، بحجة عدم التسجيل مسبقًا، ردوا بأنهم يتنازلون عن الضيافة ونُسخ الأوراق، ويريدون فقط متابعة النقاش وتوصيل رأيهم بما يثري الورشة. ومع الإصرار على المنع، بدأ صوتهم يعلو أمام الحضور والصحفيين استنكارًا للموقف غير المحترم من النقابة .فاضطر عصام العريان اخيرًا للسماح بدخولهم. كان عدد الحضور حوالي 40 إلى 50 شخصًا، موزعين على ثلاثة موائد مستديرة في نقاشات منفصلة، على أساس ضم الحضور جميعهم في الجلسة الاخيرة لتجميع محصلة الآراء .وتوزع ممثلو أطباء بلا حقوق على الموائد الثلاثة. وتمكنوا من دحض حجج المؤيدين، وحشد الرأي بشبه إجماع لرفض المشروع على كل الموائد)رغم محاولات الإخوان تضليل الحضور عن مواد القانون وتزوير نتائج التصويت)، وخرجوا بانتصار حججهم التي ظهرت في التوصيات، مع مكاسب إضافية مهمة تمثلت في تأسيس علاقات احترام وتعاون مع عدد من أنبل أساتذة الطب، لا زالت مثمرة حتى اليوم .

وبنفس هذا الإقدام، كافحت أطباء بلا حقوق في الجمعيات العمومية لانتزاع الميكروفون من محتكريه على المنصة، وتوصيل خطابها للأطباء وحشد تأييدهم[6].

وظلت روح المبادرة لدى أعضاء الحركة، بدون أي صفة نقابية، تحميهم من تعسف الإدارات. وجاب أعضاؤها المستشفيات الحكومية بمحافظات مصر في مارس 2010، وجمعوا أكثر من 2500 توقيع للمطالبة بضرورة تعميم الحوافز التي سبق إقرارها في 2008 بالنسبة للأطباء المقيمين فقط، ووضعوها أمام منصة الإخوان في الجمعية العمومية لاجبار النقابة على مواصلة الضغط بهذه التوقيعات على الوزارة لتحقيق مطالبها.

وبنفس الروح، قادت أطباء بلا حقوق الاعتصامات ووفود الاحتجاج إلى مقر الوزارة، سواء للتأكيد على المطالب الجماعية، وأشهرها مشاكل الدفعات المتتالية من الخريجين في حركات التكليف والنيابات، أو لدعم زميل أو أكثر يتعرض في عمله للظلم بأي محافظة. وعلى سبيل المثال: قبل الثورة بأقل من عامين، تعرض خمسة من الأطباء الأخصائيين في مركز منفلوط بمحافظة أسيوط لتعسف إداري صارخ. وتم استدعاؤهم للتحقيق الإداري في ديوان الوزارة بالقاهرة. وإمعانا في التنكيل، ظلوا لعدة أيام، يمثَلون يوميًا أمام مكاتب موظفي الشئون القانونية طوال يوم العمل انتظارًا لإجراء التحقيق دون أدنى احترام لكرامتهم وقيمة وقتهم. وحينما لجأوا للنقيب د. حمدي السيد نصحهم بمواصلة الانصياع لهذا الهوان لحين تمكنه من مهاتفة الوزير حاتم الجبلي بشأنهم!! وفي المقابل، أرسلت أطباء بلا حقوق وفدًا منها، ضم د. شيماء مسلم ود. أحمد بكر وآخرين، للتواصل مع الصحفيين لدعم الأطباء المستدعين للتحقيق، وكشف المسؤولين عن ايذائهم إعلاميًا. وبدأ الترتيب لحشد وقفة احتجاجية عند الوزارة، الأمر الذي أجبر الوزارة على وقف التحقيق فورًا وعودتهم لمحافظتهم.

وتكررت مثل هذه المواقف الجادة لدعم حركة الأطباء في مختلف المحافظات بنشاط بالغ من نشطاء الحركة المميزين مثل د. أحمد حسين في محافظات الصعيد، ود. حسام كمال مع آخرين في محافظة الدقهلية ولاحقًا في الإسكندرية، ود. امتياز حسونة ود. طاهر مختار وغيرهم. وكان هذا من أهم عوامل بناء مصداقية الحركة ونفوذها وسط الأطباء. وأخذ هذا النفوذ في التنامي بسرعة مع تراكم المكاسب المتحققة، مثل الزيادات الملموسة في أجر المناوبات من 8 جنيهات إلى 45 جنيه للطبيب المقيم و 75 للاخصائي، ثم صدور القرار 318 لعام 2008 بحوافز للأطباء المقيمين 300% من أساسي الأجر، و القرار رقم 60 لعام 2010 بحافز الجودة للعاملين بالصحة، بالإضافة إلى استعادة حقوق الزملاء أصحاب الشكاوى الفردية أو الجماعية.

إلا أن أهم المكاسب على الإطلاق، كان إحياء الوعي بقيمة التضامن النقابي بين الأطباء، وكسر حالة اليأس والجمود، وبداية تحرير دار الحكمة من خاطفيها، عن طريق ممارسة المهام النقابية اليومية التي افتقدها جمهور الأطباء منذ عقود .[7]

[6] ارجع في محور الإضرابات من هذه الدراسة إلى تفاصيل دور أطباء بلا حقوق في الجمعية العمومية الطارئة 2008 وإقرارها للإضراب بدءا من 15 مارس، والاعتصام ضد تجميده، وفي الإضرابات التي توالت في 2011 و2012 و2014.

[7] شهادة مكتوبة للدكتور أحمد بكر أحد أعضاء الحركة المؤسسين

عقبات على طريق أطباء بلا حقوق

ويبدأ في هذا الجزء التداخل الكبير بين الحركة وأحداث الثورة. ويتجه بها إلى تغيير جوهري سيطرأ في 2011 ويتضح بالكامل في 2013، مع نجاح عدد كبير من أعضاء الحركة في انتخابات نقابة الأطباء، وانتقالهم إلى داخل البيت النقابى، الذى طالما نادوا بإصلاحه منذ نشأة الحركة في 2007، بعد عقود من تردى الأوضاع النقابية. وسوف نحاول هنا الفصل بين المراحل، حتى يتضح مسار حركة الأطباء المصريين بشكل عام. وسنتناول أولًا الفترة الزمنية من بعد ثورة يناير 2011، حتى دخول انتخابات 2013. وعلى لسان أعضاء الحركة المتقدمين بشهادات، سنوضح العقبات التي تلت صعود الحركة بدفع من زخم الثورة.

وسيبدأ في هذا الجزء التداخل القوي لنضال أعضاء الحركة النقابية والأطباء المتجمعون حولهم في كافة المحافظات، عبر انتخابات ديمقراطية. ولذلك سوف يشتمل هذا الجزء على المعارك الانتخابية للأطباء.

وبين الجمعية العمومية التاريخية في مارس 2011 وإجراء انتخابات أكتوبر من العام نفسه، تلقت الحركة دفعًا قويًا من رياح الثورة صوب هدفها الاستراتيجي (حشد الأطباء للنجاح في اثنين من اختبارات الثقة؛ بشأن الإضراب عن العمل وانتخابات النقابة)، وسط محيط الأحداث الهائج. وكان لابد من تمتين هيكلها البسيط لحمايتها من الاهتزازات الخطرة يمينًا ويسارًا، حيث ازدادت ضخامة أعباء القيادة بمواجهة المتغيرات التي توالت على المشهد:

1- تسارع نمو عضوية أطباء بلا حقوق والمتعاطفين معها، وامتدادها في كافة المحافظات، حتى استحال حضور جميع الأعضاء، أو حتى أغلبهم، اجتماعات الحركة.
2- زيادة إقبال الصحفيين ومعدي البرامج التلفزيونية الرسمية والخاصة على عقد لقاءات مع ممثلي الحركة سواء من مؤسسيها أو الوجوه الجديدة. وكان فيهم من يدلي بتصريحات باسم الحركة، يخرج فيها عن إطار ما أجمعت عليه، مصطدمًا بباقي الأعضاء، ومتسببًا في مشاكل لا داعي لها مع غيرهم .
3- نشوء خلافات تكتيكية حول سبل تنفيذ المهام (شكل الإضراب ومعايير الترشيحات والتحالفات الانتخابية). وتداخل هذا مع تهور، وحتى أنانية، بعض الأعضاء، وهدد بانقسامات وتكتلات عقيمة.
وفي الواقع، كانت قيادة أطباء بلا حقوق يقظة، بحيث لم تلته بأجواء الابتهاج ببشائر النصر المتتالية عن الوعي بمدى خطورة هذه التغيرات، وما تمثله من تهديد جاد لامكانيات النجاح، أو حتى استمرار الحركة ووجودها ذاته. واهتدت القيادة عبر تمسكها بالمبادئ الديمقراطية، والاحتكام إلى المصلحة العليا فقط (أي إنجاز الهدف الاستراتيجي) إلى مواجهة الأمر عبر مسارين شاقين كلفاها جهودا خارقة.

وتمثل المسار الأول في وضع لائحة داخلية تم التوافق عليها بعد عدد من الاجتماعات المطولة. تضمنت بنودًا تنظم كيفية إطلاع الأعضاء على مضمون النقاشات التي تجري في اجتماعات الحركة بالقاهرة، والتصويت على القرارات عن بعد خلال مهلة محددة لغير الحاضرين (من خلال الهاتف أو مندوبي الأقاليم المعتمدين). كما ضمت اللائحة بنودًا تحدد الأعضاء المنوط بهم تمثيل الحركة أمام الإعلام، وحدود الخطاب المسموح به لغيرهم، حينما يعبر عن رأي شخصي يخالف رأي الحركة. و تضمنت كذلك بنودًا بعقوبات اللوم، وتجميد العضوية، والفصل من الحركة عند المخالفة. ولمواجهة انضمام وجوه ذات دوافع مريبة أو لا تحظى بثقة الجميع، أُقرت فترة اختبار من 3 الى 6 شهور قبل تمتع العضو الجديد بحق

التصويت. وهكذا تحول التنظيم القديم البسيط الى تنظيم ذى 3 مستويات للعضوية والصلاحية (تحت الاختبار، وعضو عادي، ومندوب إقليم أو متحدث إعلامي). ونجحت اللائحة جزئيًا في احتواء كثير من المشكلات الداخلية وليس جميعها. كما تعذر تطبيقها في بعض الحالات بسبب جموح وأنانية بعض الأعضاء وأتباعهم، لدرجة إعلان العداء إعلاميًا ضد الحركة في أمور تتعلق بالحملة الانتخابية. الأمر الذي تفاقم فيما بعد بحيث استدعى تشكيل لجنة تحقيق، أصدرت توصية بفصل عدد من الأعضاء البارزين (د. محمد شفيق وآخرين 2012).

أما المسار الثاني، فكان من خلال المواجهات المباشرة وتفنيد حجج المعترضين في مناقشات صبورة مطولة أمام عموم الأعضاء. وقد نجح هذا المسار في حسم تأييد الأغلبية لموقف القيادة بشأن أخطر الأمور (تشكيل القوائم الانتخابية ونوع الإضراب). وتم التوافق على معايير محددة لاختيار المرشحين سواء من أعضاء الحركة أو من خارجها، وانقسمت تلك المعايير إلى مجموعتين:

شروط ضرورية مطلقة: النزاهة وغياب ما يمس السمعة الأخلاقية والكفاءة المهنية وعدم وجود سابقة تولي أي منصب قيادي بالحزب الوطني المنحل، وألا يكون من أعضاء أو محاسيب جماعة الإخوان.

وشروط نسبية: درجة التوافق مع رؤية الحركة وبرنامجها، ومدى شعبية وعلاقات المرشح، والحذر الشديد في ضم أي من مديري المستشفيات أو المديريات، وضرورة تضمين القوائم مرشحين يضمنون التوازن من حيث القطاع (جامعات ووزارة الصحة)، والجهة (المحافظات والأقاليم)، والجنس (رجال ونساء)، والديانة (مسلمون ومسيحيون). وأدي تطبيق هذه المعايير في حالات عدة إلى تفضيل ترشيح أطباء من خارج الحركة على أعضائها، الأمر الذي لم يستوعبه بعضهم واعتبروه (انتهازية). وكان من أهم دوافع الأزمات الداخلية.

وتم التوافق بأغلبية ساحقة على رفض صيغة الإضراب الكلي من حيث المبدأ (غير أخلاقي وغير مهني وغير قانوني، ونتائجه كارثية في تجارب أطباء الهند وكينيا)، أو حتى بمنطق نفعي (تحاشي إثارة عداء جماهير الشعب، و انضمام المجتمع لصف النظام ضد الأطباء).[8]

وفقا للدكتورة منى مينا، شكل الخلاف حول اختيار مرشحي النقابة من بين أعضاء الحركة مشكلة كبرى، وليس مشكلة ضبط العضوية المتسارعة النمو ولا الظهور الإعلامي. فالحل العادل الذي أقرته الأغلبية بالاحتكام للمعايير الموضوعية النسبية لم يرضْ الأعضاء المستبعدون من الترشيحات بسبب تطبيق تلك المعايير، فاستمروا في إثارة المشاكل في اجتماعات الحركة، واللجوء لتعقيد باقي الملفات بالتشكيك في إجراءاتها وحيادية القيادة، بدوافع أقل ما يقال عنها أنها غير موضوعية. وتمادوا في انتقاد ضوابط الخطاب الإعلامي وبنود اللائحة وانتهاكها. وقدموا سلوكهم هذا وكأنه موقف مبدئي لكتلة شبابية ثائرة ضد قيادة الكبار المتخاذلة والمستبدة، دون تقديم أي أسانيد موضوعية لهذا الادعاء الذي أتى منسجما مع دعايات أعداء الحركة.[9]

---

[8] شهادة مكتوبة للدكتور أحمد بكر العضو المؤسس للحركة
[9] د. منى مينا

ويضيف د. أحمد بكر، أن المتأمل لبنية ولائحة الحركة لن يجد أي ذكر لهيئة عليا أو قيادات، بما يستدعى فكرة الاستبداد بالقيادة. بل كان تحقيق المكانة القيادية في أطباء بلا حقوق متاحًا لأي عضو يبادر ويتفانى في أداء مهامه متقدمًا على زملائه، حريصًا على حضور كل الاجتماعات، والمشاركة الفعالة في كل النقاشات، وصولًا لإقناع الأغلبية بالرأي الأسلم. فقط بهذا المعنى ظل اسم د. منى مينا يتصدر عن جدارة قائمة قيادات أطباء بلا حقوق منذ نشأتها مع قلة من المؤسسين. كما كان من دواعي فخر الحركة، جذب مسار عملها عبر السنين لعدد من الزملاء المتميزين، الذين سرعان ما شاركوا الأعضاء القدامى متفوقين حتى على أغلب المؤسسين، مثل د. إيهاب الطاهر و د. امتياز حسونة و د. جرجس رزق الله، ومن الشباب د. أحمد حسين و د. أحمد فتحي ود. أحمد صلاح.

وهكذا نجحت السفينة في تفادي الفخاخ القاتلة، واحتفظت بتوازنها منطلقة نحو الهدف خلال فترة التحضير لإضرابات مايو 2011، والتي نعرض تفاصيلها لاحقًا.[10]

لكن قبل الدخول في المعارك الانتخابية ومعارك تنظيم الإضرابات، سنتعرض لتاريخ الضلع الثاني في حركة الأطباء المصريين، أي لجنة الدفاع عن الحق في الصحة .

[10] د. أحمد بكر

شكر خاص

تمت هذه الدراسة بالتعاون مع عدد كبير من قيادات ونشطاء حركة الأطباء وعلى رأسهم" حركة أطباء بلا حقوق، ولجنة الدفاع عن الحق في الصـــحة" وبالطبع قائمة الاســـتقلال بعد نجاحهم في انتخابات النقابة دورتى 2011، 2013 .

وأخذت الشـــهادات في عدد من اللقاءات في النقابة العامة بدار الحكمة، والنقابة الفرعية للقاهرة، في أوقات متفاوتة من عام 2018 حسب الوقت المتوفر لأصحاب الشهادات. وأحيانًا، بالنسبة لمن لم يستطع فريق البحث الالتقاء بهم، كانت تسلم الشهادات مكتوبة. كما أجرى لقاء شخصى في 2019 مع د. محمد حسن خليل. واستطاع فريق البحث الحصول على مادة كبيرة تخص الحركتين من كل من د. محمد حسن خليل، حول عمل لجنة الدفاع عن الحق في الصحة، ود. أحمد فتحى من شباب الأطباء في النقابة العامة، وسوف نوفرها على موقع المنصة مع الدراسة. كما تفضل د. أحمد بكر بكتابة شهادة وافية تم إدماجها في الشهادات.

- **أصحاب الشهادات مرتبة أبجديا مع حفظ اللقب**

- أحمد بكر أمين مساعد نقابة القاهرة ، أخصائي طب الأطفال مستشفى أطفال مصر للتأمين الصحى
- أحمد شوقي أمين صندوق نقابة القاهرة ،استشارى انف واذن مستشفى المنيرة العام
- أحمد فتحى أمين مساعد الأمين العام بالنقابة العامة، اخصائى الامراض الجلدية بمستشفى الحوض المرصود
- إيهاب الطاهر عضو مجلس النقابة العامة استشارى جراحة المسالك البولية بمستشفى الزاوية العام
- رشوان شعبان عضو مجلس النقابة العامة سابقا، استشاري أمراض القلب والشرايين بوزارة الصحة
- سناء فؤاد أمين عام نقابة القاهرة، استشارى حميات
- محمد حسن خليل استشارى القلب والأوعية الدموية بمستشفي التأمين الصحي بمدينة نصر سابقا
- منى مينا عضو مجلس النقابة العامة، اخصائى طب الاطفال بوزارة الصحة